

برنامج قائمة التحالف الكردستاني

* القضايا المصيرية

تناضل قائمة التحالف الكردستاني من أجل:

أولاً: المطالبة بالأرض، والمتمثلة في تنفيذ المادة 140 من الدستور العراقي والذي يكون ضماناً لـ :

- 1- محو آثار التعريب والتهجير والطرده بصورة نهائية:
- 2- عودة المناطق الكردستانية بما فيها مدينة كركوك، الى إقليم كردستان بصورة سلمية.

ثانياً: المطالبة بامتلاك الثروة، والمتمثلة بتنفيذ المواد (111، 112، 141) والذي يكون ضماناً لـ:

- 1- إستفادة شعب كردستان من الثروات والموارد الطبيعية بما فيها النفط.
- 2- إنعاش البنية التحتية الإقتصادية لكردستان، على أساس مبدأ رفاهية المواطنين في الحاضر والمستقبل.

ثالثاً: المطالبة بالشراكة في السلطة وتنظيم العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الإتحادية، والذي يعتبر إمتداداً لسياسة التوافق، ويكون ضماناً لـ:

- 1- التعايش السلمي المشترك بين جميع المكونات العراقية المختلفة.
- 2- نجاح العملية السياسية وبناء عراق ديمقراطي تعددي فدرالي.
- 3- تمتع جميع المكونات بحقوقها المشروعة.

* الأمن

على الصعيد الأمني تناضل قائمة التحالف الكردستاني في سبيل:

- 1- توفير الأمن لجميع المواطنين وحمايتهم من جميع أشكال التهديد والمخاطر، دون النظر الى هويتهم القومية والإثنية والدينية والمذهبية.

- 2- نشر روح الوثام، والسلم الإجماعي والتعايش المشترك على أساس إحترام الإختلافات.
- 3- حماية سيادة العراق وفق مبدأ إحترام سيادة دول الجوار والسلم العالمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.
- 4- توفير المعدات والآلات الحديثة والمتطورة لقوات الشرطة والأمن وتقديم العون اللازم لهم وتدريب عناصرهم.

* الحريات الأساسية

- بهدف ترسيخ الحريات الأساسية للمواطنين، فإن قائمة التحالف الكردستاني تعمل لتحقيق:
- 1- إحترام جميع بنود حقوق الإنسان والحريات المكفولة في الوثائق الدولية ومن قبل الأمم المتحدة.
 - 2- كل فرد ومكون وكتلة إجتماعية، حرة في التعبير عن آرائها وتثبيت خصوصياتها القومية والدينية والمذهبية، كما هي حرة في ممارسة حرياتها وفق مبدأ حماية وعدم التجاوز على حريات وخصوصيات الآخرين.
 - 3- الدستور العراقي الدائم يضمن حرية التنظيم في الاحزاب و النقابات ومنظمات المجتمع المدني والتظاهر والإعتصام في إطار القانون، لكل فرد أو جماعة، وعلى الحكومة ضمان هذه الحقوق والحريات عن طريق القانون ومواجهة اي فعل او تصرف يحد منها او تنتهكها.

* الخدمات

أولاً: الخدمات الأساسية:

- 1- من حق كل مواطن أن ينعم بخدمات المياه والمجاري والكهرباء والطرق والصحة والبيئة النظيفة، ومن واجب الحكومة توفيرها له.
- 2- تفعيل عملية إعمار القرى والإهتمام بالمستوى المعيشي وتوفير فرص العمل فيها بهدف إيقاف ظاهرة الهجرة نحو المدن والشروع بالهجرة المعاكسة والعودة الى القرى والأرياف .
- 3- معالجة أزمات السكن عن طريق الإهتمام ببناء الوحدات السكنية والعمارات ومنح السلف العقارية طويلة الأمد وتشجيع القطاع الخاص في هذا المجال.

ثانياً: الصحة:

- 1- تطوير القطاع الصحي وذلك بتوفير المزيد من المستشفيات والمراكز الصحية العصرية، وجلب معدات وأجهزة متطورة وتدريب الأطباء والكوادر الصحية وفق الطرق العلمية الحديثة، وإرسالهم في بعثات دراسية الى الخارج للمشاركة في الدورات العلمية.
- 2- إيصال الخدمات الصحية الى جميع المدن والقصبات والقرى في العراق.
- 3- السيطرة على سوق الأدوية والأجهزة الطبية من ناحية النوعية ومدة الصلاحية.
- 4- منع الإتجار بالأعضاء البشرية، ومعاقبة الذين يتاجرون بها.
- 5- إصدار القوانين الخاصة لتنظيم عمل المستشفيات الأهلية وعيادات الأطباء.

ثالثاً: التربية والتعليم:

- 1- تطوير قطاع التربية والتعليم عن طريق ديمقراطية النظام التربوي والعلاقة بين المدرسيات والهيئات التعليمية والطلبة.
- 2- رفع المستوى العلمي للمناهج التعليمية وضمان الوسائل والمستلزمات العصرية للمراحل التعليمية كافة.
- 3- إقامة دورات تدريبية للمعلمين والكوادر التربوية في جميع المستويات.
- 4- فتح المزيد من دور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس والمعاهد والجامعات في المحافظات العراقية كافة وتوفير التدريسيين والكوادر وجميع المستلزمات العلمية لها.
- 5- إيلاء إهتمام خاص بالتعليم العالي ورفع المستوى والأمانة العلمية في هذا المجال.

* في المجال الإجتماعي:

- تعتبر التنمية الإجتماعية الحجر الأساس للتنمية السياسية والإقتصادية، لذا فان قائمة التحالف الكردستاني، تعمل على تحقيق ما يأتي في هذا المجال:
- 1- ضمان الوئام والسلم الإجتماعي عن طريق حماية الشبكة الإجتماعية للمجتمع والمكانة الإجتماعية للأسرة والعمل على تقليص الإختلافات الإجتماعية ومحاربة جميع أشكال التمييز على الأسس القومية والإثنية والدينية والمذهبية.
 - 2- الإهتمام بالشعائر والمناسبات الدينية وتطوير المساجد ودور العبادة والمراقد من ناحية توفير الأبنية والمستلزمات والتعمير.
 - 3- التعويض المادي والمعنوي للكرد الفيليين والايديية والشبك والمندائيين وجميع المكونات القومية والإثنية والدينية والمذهبية التي تعرضت الى الظلم والإضطهاد في العصور المختلفة بسبب إنتمائها وهويتها.

- 4- توفير الاسس القانونية والعملية التي تضمن حقوق التركمان والكلدان والأشوريين والأرمن في العراق، وتقع على عاتق الحكومة الإتحادية تطبيق المواد الدستورية التي تؤكد على هذه الحقوق.
- 5- نشر ثقافة وعي العمل وتوفير فرص العمل للجميع وتشجيع القطاع الخاص في هذا المجال بهدف القضاء على البطالة.
- 6- الإهتمام بمعيشة المعوقين وذوي الإحتياجات الخاصة وتوفير فرص العمل لهم والإستفادة من خبراتهم.
- 7- الإهتمام بالمسنين وتوفير الضمان الإجتماعي وأماكن الراحة لهم والإهتمام بصحتهم وحماية كرامتهم الإنسانية.
- 8- توفير الضمان (الصحي، الحوادث، العجزة، الحمل، والذين ليس لهم مأوى او معيل).
- 9- توفير رواتب للعاطلين عن العمل والمتخرجين الجدد من الجامعات والمعاهد، والمباعدين عن وظائفهم، لحين حصولهم على أعمال أخرى.
- 10- الإهتمام بالنقابات العمالية والمهنية والجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني، وضمان الحرية والإستقلال لها حتى تكون جسراً حقيقياً للعلاقة بين الحكومة والمجتمع.
- 11- إيلاء إهتمام متزايد بالنساء وحقوقهن عن طريق توفير المزيد من الفرص لهن للعمل وممارسة الأنشطة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية، وتعديل جميع القوانين والقرارات التي فيها إجحاف للمرأة وتنتقص من مكانتها.
- 12- الإهتمام بالشباب ورغباتهم وهواياتهم والإستفادة من قدراتهم في المجالات المختلفة وتوفير الأرضية المناسبة لهم للمشاركة السياسية ووصولهم الى مواقع القرار السياسي في البرلمان والحكومة والمؤسسات المختلفة والنقابات ومنظمات المجتمع المدني.

13- الإهتمام بالرياضة والرياضيين عن طريق توفير الدعم الأكثر لجميع الفرق والنشاطات الرياضية وإفتتاح الملاعب العصرية في مراكز المحافظات، وكذلك في الأحياء والقصبات والقرى وتنظيم السفرات والدورات الرياضية على مستوى محافظات العراق مع الخارج.

14- مراعاة الخصوصية الرياضية لإقليم كردستان على الصعيد الدولي والقاري والإقليمي.

15- الإهتمام بالثقافة والمثقفين والأدب والفن والفنانين، وإحترام الخصوصيات القومية والإثنية ودعم الإبداع والإختراع، والإهتمام بصناعة السينما، وتوفير مستلزماتها.

16- حماية المواقع الأثرية والآثار القديمة في العراق والعمل على إسترجاع المنهوبة منها.

* الإقتصاد والتنمية:

بهدف بناء إقتصاد منتعش وغني يكون في خدمة رفاهية وتطور المجتمع، وتطويره على أساس مبدأ التنمية المستديمة، فان قائمة التحالف الكوردستاني تعمل على:

أولاً: المسائل الأساسية:

1- الإهتمام ببناء البنية التحتية لإقتصاد البلد عن طريق تشجيع المجالات الإستثمارية المختلفة والزراعة والسياحة وتطوير قطاع النفط والغاز، بحيث لا يعتمد الإقتصاد العراقي في المستقبل على النفط فقط.

2- دعم اسس الإقتصاد الحر بحيث تكون الدولة هي المنظمة للتنافس وفق القانون وتتدخل لصالح أكثرية المواطنين وتلعب دوراً في صياغة إتجاهات التنمية عن طريق وضع الخطط المناسبة.

3- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، والإستفادة من قدراته ورأسماله.

- 4- دعم الرساميل الوطنية وحمايتها إزاء الرساميل الأجنبية والأزمات العالمية بهدف تقليص ظاهرة التضخم.
- 5- رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية.
- 6- التأكيد على إصدار قانون حماية المستهلك .
- 7- تشجيع جميع أنواع الصناعات الوطنية حسب المستويات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة والصناعة التكميلية وصناعة التجميع ودعمها وتقديم التسهيلات لها وتنظيمها وفق القانون.
- 8- تطوير القطاع المصرفي وتنشيطه بحيث يكون محل ثقة المواطنين والصناعيين والفلاحين والتجار والمستثمرين، ويقدم لهم التسهيلات لسير أعمالهم.

ثانياً: الزراعة:

- 1- إيلاء الإهتمام بالقطاع الزراعي عن طريق إقامة المشاريع الإستراتيجية والإروائية وإعمار القرى وإيصال الخدمات لها، وإعطاء السلف للإستثمار وتربية المواشي والدواجن والاسماك.
- 2- توفير البذور والأسمدة والفسائل جيدة النوعية والأدوات والآلات الحديثة للفلاحين ومربي المواشي، وإنشاء مراكز لحفظ وتخزين المنتوجات المحلية.
- 3- معالجة مشاكل الفلاحين وأصحاب المنتوجات المحلية، وحماية مصالحهم وفق القانون.
- 4- الإهتمام بالأمن الغذائي عن طريق السيطرة النوعية للأغذية المستوردة من الخارج والحد من إستيراد المنتوجات الزراعية التي تنتج في الداخل، والعمل على رفع نوعياتها حتى تستطيع ان تنافس المنتوجات الأجنبية.

5- الإهتمام بصناعة تعليب المنتجات الزراعية، مثل الطماطة والتمر والزيتون وعباد الشمس والذرة والتبغ و..الخ.

ثالثاً: المجال البحري:

- 1- حماية الثروة المائية والإهتمام بتربية الأسماك وصناعة تعليبها.
- 2- تطوير الموانئ وتوفير الأدوات والآلات الحديثة لتخزين البضائع المستوردة والمصدرة ونقلها.

رابعاً: السياحة:

- 1- الإهتمام بالقطاع السياحي وإصدار قانون لتنظيم وتطوير هذا القطاع بما يشجع السياحة في الفصول الأربعة، وخاصة في إقليم كردستان والمحافظات التي فيها المراكد المقدسة والآثار القديمة.
- 2- تشجيع الإستثمار المحلي وتقديم التسهيلات وإعطاء السلف للشركات والمواطنين العراقيين الذين يقيمون المشاريع السياحية، وكذلك تشجيع الإستثمار الأجنبي وإشراكه في هذا القطاع.

خامساً: النفط والثروات الطبيعية:

- 1- الثروات الطبيعية والنفط والغاز والمواد الخام في باطن الأرض وسطحها هي ملك للشعب العراقي، ويجب تخصيص وارداتها لتطوير المحافظات بالتساوي، وتخصيص نسبة من واردات النفط للمواطنين وتنظيم ذلك وفق القانون.
- 2- المصادقة على قانون النفط والغاز من قبل البرلمان العراقي.
- 3- الإهتمام بالصناعة النفطية (الكشف والإستخراج والتصفية والتصدير) وإستخدامها في المجالات الإستثمارية الأخرى.

* في مجال المياه:

تعد المياه إحدى الأزمات الرئيسية في العالم، وفي هذا المجال تعمل قائمة التحالف الكردستاني من أجل:

- 1- حماية حصة العراق المائية من نهري دجلة والفرات والخليج وجميع الأنهر التي تصب في الاراضي العراقية عن طريق دول الجوار.
- 2- إنشاء السدود الكبيرة والصغيرة في الأماكن المختلفة في العراق.
- 3- الإهتمام بالمياه الجوفية وإستخدامها بطريقة علمية وإنعاش جميع الآبار والينابيع التي طمرها النظام البائد.

* في مجال البيئة:

تتعرض البيئة العالمية الى خطر التلوث والعراق غير آمن من هذا الخطر، لذا فان قائمة التحالف الكردستاني تعمل على تحقيق الآتي:

- 1- إلزام العراق بالإتفاقيات الدولية لحماية البئية وإصدار قانون يحد من تلوث البئية.
- 2- تطهير العراق من الألغام وآثار الأسلحة الكيماوية والبايلوجية وجميع المواد المضرة، ووضع المصافي اللازمة لتنقية المياه والمجاري.
- 3- إلزام جميع نشاطات المعمارية والصناعية والمهنية بمبادئ حماية البئية.
- 4- الإهتمام ببرنامج تشجير المدن والقصبات.

* الإصلاح الإداري:

- 1- العمل على محو ظاهرة الفساد التي عمت جميع أركان الحكومة العراقية.

- 2- القضاء على الروتين في المؤسسات الحكومية وإتباع نظام النافذة الواحدة في تمشية معاملات المواطنين والإستفادة من تكنولوجيا الكمبيوتر وشبكة الأنترنت في هذا المجال.
- 3- القضاء على الرشوة والمحسوبية والمنسوبية والمحاصصة المذهبية والإثنية والمناطقية، والوساطة في المؤسسات الحكومية وإتباع مبدأ (الشخص المناسب في المكان المناسب) في الوظائف الحكومية.
- 4- تفعيل مجلس الخدمة المدنية.
- 5- العمل على رفع المستوى المعاشي لموظفي الدولة عن طريق منح السلف والمساعدات المختلفة وتنظيمها بقانون، وتعديل القوانين والتعليمات التي تنظم الإجازات والعطل والسفريات والسياحة للموظفين، بما ينسجم مع متطلبات الحياة العصرية.
- 6- إنشاء وحدات سكنية خاصة بموظفي الدولة وبيعها لهم بأقساط طويلة الأمد، لضمان السكن للموظفين، وحماية حقوق المؤجر بقانون.
- 7- تعديل أنظمة المعتقلات والإصلاحيات والمستشفيات والمؤسسات الحكومية الأخرى بما يصب في خدمة المواطنين.